

MÉDÉA

Les étudiants en fête

Rabah Benaouda

A Médéa, le ministre des Moudjahidine, M. Chérif Abbès, assiste à la commémoration du 57^{ème} anniversaire de la « fête de l'Etudiant » dont la cérémonie officielle des festivités nationales a eu lieu, cette année à Médéa et qu'a abritée la magnifique salle de conférences, un véritable joyau architectural de style arabo-mauresque, du pôle universitaire de Haouche Boyazid, situé à la sortie sud de la ville de Médéa.

Des festivités nationales, en cette belle, mais quelque peu glaciale journée, de dimanche dernier, qui avaient débuté par l'accueil, au siège de la wilaya de Médéa, de la délégation ministérielle par MM. Brahim Merad et Abdelkader Chekou, respectivement wali et P/APW de Médéa, qu'accompagnaient toutes les autorités locales, civiles et militaires, et d'où le cortège officiel prendra la route vers le cimetière des chouhada de Haouche Boyazid, où a eu lieu la levée des couleurs, au rythme de l'hymne national, le dépôt de ger-

bes de fleurs et la lecture de la Fatiha. Après quoi, la délégation officielle se rendra, directement, à la salle de conférences du pôle universitaire dont l'espace extérieur abritait une imposante et importante exposition de photos et autres documents historiques relatifs à la Révolution armée de Novembre 1954 et plus spécialement à cette journée historique du samedi 19 mai 1956 qui avait vu se déclencher une grève importante, dans de nombreux lycées du pays et à l'université d'Alger et à l'issue de laquelle des centaines de lycéens et étudiants, filles et garçons, n'avaient pas hésité à « monter aux djebels et offrir leurs vies pour l'indépendance du pays.

Suivra une allocution de bienvenue prononcée par le Dr Ahmed Zeghdar, recteur de l'Université Dr Yahia Farès de Médéa. Lui emboitant le pas, le wali de Médéa parlera, longuement, de cette journée historique du 19 mai 1956 et des « lourds sacrifices consentis par des centaines et plus de nos lycéens et étudiants ». L'occasion également

pour la baptismation de cette magnifique salle de conférences du nom d'un des enfants illustres de la ville de Médéa, le chahid Ahmed Hadj Hamdi, dit « Arsellane » (1931-1960) dont la famille a été honorée par M. Chérif Abbès qui offrira à l'UDYF de Médéa un total de plus de 500 ouvrages historiques relatifs à la Révolution armée algérienne, toutes époques confondues, nouvellement édités, dans le cadre du cinquantième anniversaire de l'Indépendance du pays. Une célébration de la « fête de l'Etudiant » qui coïncidait avec la tenue d'un Colloque national sur « les archives de la guerre de Libération : principes et objectifs » dont la première communication, animée par le Dr El Ghali Gherbi et portant sur « la lecture des objectifs nationaux contemporains de la Déclaration du 1^{er} Novembre 1954 » a été suivie, très attentivement, par la très nombreuse assistance. Des veuves de chouhada et des moudjahidine ont été honorés par M. Chérif Abbès, et les autorités locales.

لا سكن ريفي ولا غاز وتنمية مشلولة أنهكت السكان

أولاد بوعشرة بالمدينة بلدية بمواصفات قرية تستجد بالوالي

تعاني بلدية أولاد بوعشرة الواقعة غرب ولاية المدية ورغم قرب المسافة بينها وبين عاصمة الولاية من عدة مشاكل، حيث لم تستفد من مشاريع تنموية كبيرة، وهو ما دفع المواطنين للتعبير عن تذمرهم من نقص التنمية، مؤكدين لـ"الشروق" أن المسؤولين لا يتذكرون بلديتهم إلا عند إحياء ذكرى استشهاد العقيد سي امحمد بوقرة، مشيرين إلى أنه بعد المراسيم والزهور والحديث عن الشهيد تتواصل معاناة سكان البلدية.

عيسى بوزرقولة

ويعتبر السكن والبناء الريفي التي من المطالب الأساسية للسكان، حيث لم تستفد البلدية مثل باقي البلديات بالنسبة لعدد السكنات الريفية، التي استفادت منها خلال برنامج الخماسي 2010 / 2014 وتعتبر الحلقة الأضعف من بين 64 بلدية، خاصة أن الطلبات فاقت بكثير عدد الحصص الممنوحة، حيث كان السكان يعلقون آمالهم على تخصيص حصة معتبرة قصد تثبيت السكان في محيط أراضيهم، ومن جهة أخرى ينتظر المواطنون نسبة معتبرة في السكن الاجتماعي لتخفيف الضغط الموجود داخل الأحياء الحضرية والسكانية.

مشكل آخر يبقى يورق سكان أولاد بوعشرة وهو عدم تزود البلدية بغاز المدينة، حيث سئم السكان الوعود الكثيرة من قبل



البلديات القريبة كبلدية حناشة، التي تتم فيها أشغال الربط بغاز المدينة، والتي تمتد حتى بلدية سي المحجوب، ويبقى بصيص الأمل الوحيد من أجل التخفيف من معاناة السكان فيما يخص هذه

المسؤولين، خاصة خلال المواعيد الانتخابية، دون أن يجدوا حلا لهذه المشكلة، التي تتفاقم مع موسم الشتاء ويبقى أملهم في حصولهم على غاز المدينة مرتبطا بوتيرة الإنجاز التي تشهدها بعض

المادة الحيوية هو استفادة الولاية من مشروع تنمية الهضاب العليا . أما فيما يخص الصحة العمومية يعاني سكان أولاد بوعشرة نقصا فادحا في الهياكل الصحية، حيث تقتصر جل القرى والمدامر لقاعات علاج، وحتى إن وجدت فهي لا تفي بالغرض نظرا للنقص الفادح في التأطير وغياب الأطباء المختصين، بالإضافة إلى نقص العتاد الطبي والأجهزة بالنسبة للأمراض المستعجلة على وجه الخصوص، حيث يضطر المرضى لقطع مسافات بعيدة من أجل الوصول إلى المستشفيات والمراكز الصحية، فالسكان يطالبون بإنجاز عيادة متعددة الخدمات للحد من معاناة التنقل إلى مستشفيات عاصمة الولاية والدوائر المجاورة، وعليه ناشد المواطنون والي الولاية بالنظر إلى هذه البلدية المجاهدة وتخصيص مشاريع مستقبلية للنهوض بها إلى الإمام.

مصنع الخزف ببلدية مزغنة بالمدينة هيكل بدون روح

لا يزال مصنع الخزف الصحي ببلدية مزغنة الواقعة شرق المدينة على مسافة 110 كلم، مهملًا ومتوقفا منذ زمن العشرية السوداء بعد أن خربته الجماعات الإرهابية وتم تسريح مئات العمال ودخولهم في البطالة، هذا المصنع ورغم عودة الأمن والاستقرار إلى المنطقة لا يزال يعاني الإهمال واللامبالاة، فلا مصالح البلدية تحركت لإعادة بعث النشاط فيه مجددا وضمان دخل لهذه البلدية، ولا مديرية الصناعة كلفت نفسها بإعادة تأهيله كغيره من المراكز الصناعية التي تم إعادة تأهيلها وجلبت مستثمرين بها.

للإشارة فإن هذا المصنع يشغل أزيد من 4 هكتارات قابلة للتوسع ولا يبعد سوى 20 مترا عن الطريق الوطني رقم 8 والذي يعتبر شريان الحركة الاقتصادية بالمنطقة، بالإضافة إلى كون بلدية مزغنة منطقة عبور وهمزة وصل تربط منطقة الساحل والهضاب العليا والصحراء وكذا قريبا من الجزائر العاصمة إذ لا تبعد سوى 70 كلم. ■ عيسى ب.

مير بلدية أم الجليل بالمدينة متهم بالتزوير

قامت الدرك الوطني بقصر البخاري بفتح تحقيق حول قضية تزوير لبطاقة الإقامة قام بها رئيس بلدية أم الجليل بالمدينة، وحسب مصادر "الشروق" فإن المير المتهم يملك بطاقتي إقامة، إحداها مسجلة بتاريخ ازدياد 01 - 23 - 1969 بقصر البخاري تحت رقم تسجيل 957504 والبطاقة الأخرى، وهي التي فتحت عليها مصالح الدرك تحقيقا مسجلة ببلدية أم الجليل بتاريخ 1969 دون تدوين اليوم والشهر، وتضيف المصادر أنه من المنتظر أن تقوم ذات المصالح بفتح تحقيق حول قضية حديقة بلدية أم الجليل التي استفادت سابقا من مشروع ترميم خصص له مبلغ يقارب 250 مليون سنتيم، إلا أن مشروع الترميم عرف بعض التجاوزات، حيث لم تستفد الحديقة من بعض المقاعد ونافورة وغيرها كما هو مسجل على الفواتير. ■ اسماعيل.م

سكان قرية أولاد إبراهيم بالعزيزية يطالبون بالماء والكهرباء

طالب مواطنو فرقة أولاد إبراهيم ببلدية العزيزية شرق المدينة، السلطات المحلية بالإسراع في إيجاد حل لمعاناتهم، ومن جملة تلك المشاكل انعدام الإنارة الريضية وضرورة ربطهم بقنوات الصرف الصحي للمياه، فرغم وجود أزيد من 17 عائلة بذات القرية إلا أنها تفتقر إلى الربط، حيث أن جل السكان يعتمدون على الحفر، التي فيها الكثير من الأخطار البيئية والصحية، خاصة ونحن على أبواب فصل الصيف الذي تكثر فيه أيضا الحاجة إلى الماء، وهو ثالث مشكل رفعه سكان أولاد إبراهيم، حيث أن أغلبيتهم يضطرون إلى شراء صهاريج المياه، نظرا لنشج الحنفيات، مطالبين بانجاز بئر ارتوازي للشرب، وفي سياق آخر فقد استفادت القرية من مشاريع عدة منها تعبيد الطريق البلدي، ما سمح بترك العزلة وكذا استفادة بعض العائلات من حصص للبناء الريفي. ■ عيسى.ب

عمال مؤسسات عمومية بالمدينة يحتجون ويطالبون برفع الحصانة عن النائب طهار

شهدت مدينة المديّة صباح أمس مسيرة حاشدة للمئات من عمال 5 مؤسسات عمومية يشكلون مجموع عمال قطاع الري بالولاية، وقد رفعت المسيرة التي انتهت بوقف احتجاجية أمام مقر الولاية شعارات ضد الاعتداء الذي وصفوه بـ"الوحشي" من قبل النائب البرلماني ميسوم طهار على زميلتهم الممثلة القانونية للجزائرية للمياه نهاية الأسبوع الفارط، أثناء قيامها بمهمة معاينة توصيلات غير قانونية للماء بالمدينة الخاصة به، وقد منح الطبيب الشرعي لهذه الموظفة فور عرضها عليه شهادة تثبت عجزها عن العمل لمدة 15 يوما، قبل أن تقوم برفع دعوى قضائية شخصية ضد النائب الذي لم تتوان مصالح الجزائرية للمياه هي الأخرى عن رفع دعوى قضائية مماثلة تتعلق بما وصفته سرقة لمياهها من قبل ملبنته، وقد وصلت حدة الشعارات إلى حدود مطالبة الجهات الوصية برفع الحصانة عن البرلماني المذكور وعرضه على العدالة، وهو المطلب الذي حوته العريضة التي سلمت نسخة منها إلى والي الولاية من قبل ممثلين عن المحتجين.

■ م. سليمان

عمال قطاع الري احتجوا وطالبوا بتجريد ريد من الحصانة البرلمانية برلماني يعتدي جسديا ولفظيا على عاملة بمديرية الري بالمدينة

أقدم مئات عمال الجزائرية للمياه و الديوان الوطني للتظهير ونظرائهم بالموارد المائية ومؤسسة الأشغال التيطري و الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات صبيحة أمس الإثنين، على وقفة احتجاجية أمام مقري المؤسساتين ثم الترحل نحو مقر ولاية المدينة ، كاشفين لرئيس المجلس الشعبي الوطني والوزير الأول ومختلف الوزراء وكذا السلطات المحلية والمنتخبة عبر عارضة مكتوبة تعرض إحدى اطارات الجزائرية للمياه لإعتداء جسدي ولفظي والتهديد بالسلاح من طرف

أحد ممثلي الشعب بالبرلمان عن ولاية المدينة وهذا أثناء تأدية مهامها ، مما سبب لها عجزا قدره الطبيب الشرعي بـ 15 يوم بعد أن قام هذا الأخير بتوصيلات مائية غير شرعية مباشرة من القناة الرئيسية التي تزود بها مدينة قصر البخاري بالماء الصالح للشرب انطلاقا من حقل البيرين لفائدة مؤسسته المختصة في انتاج الألبان . وأكد هؤلاء أنه في وقت تنقلت ممثلة هذه المؤسسة لأجل معاينة التوصيلات بحضور محضر قضائي لإثبات المخالفة المرفوعة بتاريخ 16 من هذا الشهر

قام النائب ذاته بإعتراض عمل اللجنة ، مطالبين برفض ما قام به ممثل الشعب جملة وتفصيلا من منطلق أن مثل هذه المعاملات غير أخلاقية ملحين على رفع الحصانة البرلمانية عنه وتقديمه أمام العدالة بإعتبار أن القانون فوق الجميع ورد الإعتبار للضحية . هذا وردد هؤلاء المحتجين المنضوين تحت لواء نقابة الأوجتيا قبل دعوتهم للانصراف نحو أماكن عملهم عدة شعارات منها " لا حصانة .. لا برلمان .. العامل البسيط لا يهان " . ياللعار .. ياللعار .. برلماني حقدار . م.اياد

أرملة الشهيد - أرسلان - وزير المجاهدين بالهـ - مدينة

نحن بأمس الح - أجرة لجوازات سف - ر للبقاع اله - قدسة

أكد أحمد زقار رئيس جامعة المدينة صبيحة أول أمس الاحد بقاعة المحاضرات الكبرى التي حملت اسم الشهيد أحمد حاج حمدي المدعو " أرسلان " في أشغال الملتقى الوطني الخامس حول موانيق الثورة التحريرية " المبادئ والأهداف " المنظم من طرف المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية أثناء كلمة ترحيبية بالسلطات المدنية والعسكرية والمنظمات الوطنية ونواب الشعب وطلبة قسم التاريخ أن ذكرى 57 لمعيد الطالب واقامة هذا الملتقى جاء بغرض التذكير بالإنتماضة والإضراب الذي شنه أبناؤنا الطلبة وقتها من خلال التخلي عن الدراسة من أجل ضرب العدو الغاشم عبر ثوراتهم والتأكيد بأن هذه الثورة ليست كفاحا ضد الجوع وإنما حريا أقدم عليها مجموعة من الشباب الصامدين والتواقين للحرية بفضل أولئك الطلبة الأشاوس ، حاثا طلبته لأن يكونوا نموذجاً لأولئك الذين خدموا الجزائر نظير اخلاصهم ودمائهم وعلومهم ، دعيا إياهم في الوقت ذاته إلى المحافظة على الجزائر في كرامتها ليكونوا سعاة في بلادهم . قال ابراهيم مراد والي المدينة في افتتاح هذا الملتقى العلمي والأكاديمي بأنه لا يمكن لنا أن ننكر نعمة الإستقلال ونكران شكر هؤلاء رجالا ونساءا من شهداء ومجاهدين ، معتبرا بأن هذه النعمة العظيمة لم تكن

هدية بل جاءت بعد بطولات وتشريد واحتقار شعب برمته من منطلق أن " الرحلة " كانت شأنهم وبها أجتت المستعمر من جذوره بفضل هؤلاء الذين صنعوا من تاريخنا محطات للفخر نتذكرها اليوم بكل اعتزاز ، ملحا في هذا الصدد بحضرة وزير المجاهدين والوفد المرافق له والأسرة الثورية على ضرورة تذكر هؤلاء الطلبة البواسل على أساس أنه لا يمكن نسيان أسمائهم وأن الكثير منهم من هم معنا وعلى رأسهم سيادة الوزير ، مخاطبا جموع الطلبة والطالبات الجامعيين أن ما ينتظرهم أصعب وهو خدمة الجزائر التي يجب أن ينعم بها كل الجزائريين من خلال الدفاع عنها بإعتبار أن ذلك يبقى واجبا عليهم مبديا اقتناعه بأنه سوف لن يسبقهم أحد للذود عنها ، داعيا آخر بدوره هؤلاء في شق آخر إلى المحافظة عليها لبناء جزائر قوية مصالحة . من جهته تحدث الدكتور الغالي غربي أستاذ بقسم التاريخ بهذه الجامعة عقب تسليم هذا الصرح لحصة من الكتب التاريخية من طرف وزير المجاهدين في أول محاضرة بعنوان " قراءة في الأبعاد الحاضرة والقومية لبيان أول نوفمبر 1954 " برئاسة الدكتور جمال يحيوي مدير هذا المركز المنظم لذات الملتقى عن خلفيات وجود هذا البيان على أن ميلاده كان محطة مفصلية في تاريخ الجزائر

المعاصر اثر نهاية وبداية عهد جديد ، وأنه كان بمثابة الوثيقة الوحيدة التي أجمع عليها الجزائريون برمتهم رغم اختلاف مشاربهم والتي أستمدت منها كل الموانيق التي جاءت بعد 1954 ، معرجا في هذا الصدد بأنها أصدرت يوم 03/10/1954 في أحد أحياء مدينة العاصمة و تم تحرير مسودتها من قبل 3 أشخاص ممثلين في الرئيس الراحل محمد بوضياف والشهيد مصطفى بن بولعيد ومراد ديدوش ، ليتم توزيعه من طرف المدعو عمر أو عمران بحوالي 2300 نسخة بعدما أرسلت نسخة منه عبر البريد من سويسرا من طرف محمد بوضياف ليذاع عبر إذاعة صوت العرب بالقاهرة ، متسائلا في هذا الشأن " لماذا لا نتكلم على العشرة بل على التسعة بل نتحدث على الخمسة أو الستة فقط " على أنه حان الوقت للتحدث عنهم لكونهم كان لهم الفضل في تحرير هذه الوثيقة التي تعد عزيزة علينا ، مذكرا بالمقهياتي نسخ بها هذا البيان وكيفية طباعته إلى جانب الآلة التي كتبت كلمات البيان وتلك التي استسخته . نبه المحاضر بشأن وثيقة البيان بأنه " تعب " في إيجاد هذه النسخة، مظهرا في السياق ذاته على مواصفاته وأبعاده الحضارية والوطنية والوحدوية كالبعد الشعبي، والبعيد السلمي والإنساني م.اياد

أخبار المديـنة

مواطنون وقصر البخاري يطلقون أزمة الماء الشروب في الحنفيات بشكل نسبي

يتطلع السكان إلى مضاعفة وتيرة الإنجاز وخلق فرص العمل لصالح الشباب البطال والذي أنهكته العزوبية بسبب أزمة السكن في حين تمكنت السلطات المحلية من هدم 197 وحدة سكنية فوضوية بهذه الجهة من الولاية ، مثمنا أداء عناصر الشرطة في تطويق هاجس الإجرام الذي لا طالما كان محل نقد وامتناع المواطنين لسنوات بهذه المدينة التي اعتبرت إلى حد قريب وكرا لكل أنواع الإجرام .

أكد مصدر مطلع من إقليم بلدية قصر البخاري أن موطني هذه المنطقة بجنوب الولاية والذين مافتئوا يعانون الأمرين من مشكلة محدودية الماء الشروب بالحنفيات قد تنفسوا الصعداء في الأونة الأخيرة بفضل المجهودات المبذولة من طرف المنتخبين و إدارة الجزائرية المياه بما لهؤلاء السكان عبر كل الأحياء الحضرية من تطبيق هذه المشكلة بشكل نسبي . وأشار ذات المصدر أنه في المقابل

عين القصير تستفيد من الغاز الطبيعي

من 12 مشروع في هذا القبيل ، حيث بعد ربط عين القصير نهائيا بهذه الشبكة تبقى الاشغال متواصلة بسيدي زهار ، حيث خصص له هو الآخر 20 مليار سنتيم ، كما ان الاشغال متواصلة ببلدية جواب لربط سكانها بشبكة الغاز وتجدر الإشارة ان عين اقصير عرفت في الأونة الأخيرة قفزة تنموية شاملة بفعل جملة من المشاريع التي مست قطاعات عدة

تنفس اخيرا سكان عين القصير جنوب المدينة الصعداء، بعد تغطية سكان اهذه الاخيرة بشبكة الغاز الطبيعي الذي كان فيما مضى حلم السكان خاصة وان المنطقة معروفة بشتائها الذي لا يرحم هذا الامشروع الحيوي يدخل في اطار برنامج الهضاب العليا. الذي يمس 22 بلدية من بلديات المدينة

وتجدر الإشارة ان ولاية المدينة، استفادت

بلدية بوسكن تستفيد من ثانوية

هذا المشروع كان مطلبهم منذ سنين خاصة بعد العدد المتزايد للتلاميذ ، اذ ان بلدية بوسكن تحوي على اكماليتين بمجموع 1200 تلميذ ، الى جانب هذا كله فام مشروع الثانوية سيخفف الضغط على ثانوية بني سليمان التي تشهد حالة من الاكتظاظ. وعلى صعيد اخر ، فان اللجنة التقنية ، قد عاينت الرضوية التي سينجز عليها المشروع الذي خصص له مبلغ مالي معتبر يفوق 20 مليار اذ يضم المشروع 100 مقعد وسكنات وظيفية وقاعة للرياضة ومطعم ومدرج من المزمّن استلامه مع الدخول المدرسي 2012/2011

فؤاد انور

استفادت بلدية بوسكن شرق عاصمة الولاية من مشروع انجاز ثانوية جديدة والتي كانت مطلب السكان منذ امد طويل خاصة بعد رحلة المعانات التي كان يتكبدها اولادها للتنقل نحو ثانوية بني سليمان المجاورة ، حيث كانوا يقطعون يوميا ازيد من 17 كلم ذهابا وايابا يقابل هذا كله نقص في وسائل النقل ، خاصة وان النقل المدرسي مخصص لتلاميذ الاكماليتين الذين يقطنون في القرى لان ازيد من 90 بالمئة من سكان بوسكن يقطنون في الوسط الريفي .

ولقي المشروع استحسان في وسط الاسرة التربوية ببلدية بوسكن ، خاصة وان

طريق الهضاب العليا والطريق الاجتنباني ضمن المخطط الخماسي 2010-2014

ان طكريق الهضاب العليا سيتمدد على مسافة 120 كلم او مايزيد من تراب ولاية المدية وعلى صعيد اخرار فالطريق الثاني والمسمى الطريق الاجتنباني والذي يمتد على مسافة 400 كلم من خميس مليانة بعين الدفلي حتي ولاية برج بوعراريج والذي سيمس ازيد من 7 بلديات على غرار حناشة البرواقية سيدي نعمان بوسكن بني سليمان بئر بن عابد والسدرية هذا الطريق يسخفف الضغط على الطريقين الوطنيين رقم 8 ورقم 18 كما سينشط الحركة التجارية وتجدر الاشارة ان الطريقين طريق الهضاب العليا والطريق الاجتنباني بينطلقان رسميا الانتهاء من الدراسة التقنية الى اشرفت على النهاية هذا وقد لقي المشروعين ارتياح كبيرلدي جل سكان المدية

فؤاد انور

اخيرا وبعد طول انتظار وما ينظر اليه سكان المدية على انه حلم بعيد المنال ومجرد اشاعات سيتحقق على امر الواقع قريبا بانجاز مشروعين عملاقين اللذين سيمسان جزء كبير من بلديات ولاية المدية المشروع الاول والمتمثل في طريق الهضاب العليا والذي يوازي الطريق السيار شرق غرب هذا الاخير سيمس .

ويشمل العديد من بلديات المدية المدرجة ضمن مناطق الهضاب العليا على غرار شلالة الغداورة عين بوسيف الشهبونية والبواعيش والقائمة طويلة، حيث سيفك العزلة على البلديات المدرجة ضمن مناطق الهضاب العليا وهي 22 بلدية من مجموع 64 مما سيفتح فرص التشغيل وينشط الحركة التجارية خاصة من شرق البلاد الى غربها كما انه يسخفف ولو نسبيا الضغط على الكطريق السيار شرق غرب وتجدر الاشارة

معاناة سكان معارشية مستمرة رغم تعاقب المجالس المنتخبة

الصرف الصحي الى جانب مدرسة ابتدائية تختصر على تلاميذهم مشقة التنقل وقاعة علاج تقرب الصحة منهم وقد راسل هؤلاء جل المجالس المحلية المتعاقبة الا ان الوعود بقيت حبر على ورق رغم ان الطريق البلدي مسجل منذ سنة 2000 ولا تزال الامور على حالها وكذا الحال الكهرباء الريفية المسجلة حيث غالبية السكان من استفادو من بءات ريفية عجزو عن توصيل الكهرباء لكن لاشيء تحقق من هذا القليل وعليه ونتيجة كل هذا ناشد سكان المهايدية والى الولاية بالتدخل للحد من معاناتهم التي عمرت طويلا

فؤاد انور

لا يزال سكان فرقة المعارشية او مايعرف بالمهايدية ببلدية جواب الواقعة شرق ولاية المدية يحيون على وقع المشاكل الكثيرة ويبقو ينتظرون ساعة الفرج للخروج من دائرة المعاناة التي عمرت طويلا على حد قولهم فلقد عبر اهالي المهايدية في جولة خاطفة قادت الاجواء الى هناك عن كبر حجم المعاناة ولولا التكافل والتآزر والاعتماد على الامكانيات الفردية للخروج من حالة البؤس التي يحيونها لكانت الكارثة الا ان هؤلاء البسطاء لم يستطيعو مواجهة وجه اخر لمشاكل اخرى والمتمثلة اساسا في انعدام الطريق وشبكة المياه وقنوات

تنديدا باعتداء برلماني على زميلتهم عمال قطاع المياه يحتجون أمام مقر ولاية المدية

● التقى عشرات من عمال وإطارات الجزائرية للمياه، الديوان الوطني للتطهير وقطاع الري بالمدية، في وقفة احتجاجية أمام مقر الولاية أمس، تضامنا مع زميلتهم، الممثلة القانونية للجزائرية للمياه التي تعرضت إلى اعتداء بالضرب والجرح من طرف نائب بالبرلمان مؤخرا، خلال معاينة ميدانية لنقطتي ربط غير شرعيتين على مستوى قناة المياه بقصر البخاري جنوبي الولاية.

وندد المحتجون بهذا الاعتداء الذي اعتبروه "سابقة غريبة"، رافعين لافتات استنكارية للواقعة، أين قرأوا على مسامع الحضور والمارة لائحة من عدة نقاط تم تسليمها لديوان الوالي، طالبين وضع حد لمثل هذه التجاوزات وما اعتبروه في هتافاتهم "حقرة" في حق زميلتهم البالغة من العمر 55 سنة أثناء أداء وظيفتها، ما سبب لها عجزا بـ15 يوما، حسب الشهادة المسلمة لها من طرف الطبيب الشرعي.

المدية: ص. سواعدي

المطالبة بالإفراج عن قائمة المستفيدين من السكن بالعمارية في المدينة

● يطالب أصحاب ملفات الاستفادة من السكن الاجتماعي ببلدية العمارية، شرق المدينة، من والي الولاية، التدخل من أجل الإسراع بتوزيع حصة 70 مسكنا اجتماعيا. وحسب رسالة تحصلت "الخبر" على نسخة منها، يقول هؤلاء أنه رغم أن هذه السكنات قد اكتملت عملية إنجازها منذ سنتين وقيام الجهات الوصية بعملية دراسة أصحاب الملفات بعد اجتماع لجنة السكن في شهر جوان من سنة 2010 إلا أنها ظلت دون استغلال. ويبيدي أصحاب الملفات استغرابهم من التناقض الصارخ لدى مسؤولي الدولة. ففي الوقت الذي تحرص فيها السلطات العليا في البلاد على ضرورة توزيع الحصة والبرامج السكنية التي انتهت بها الأشغال، مثلما هو حاصل في العديد من المناطق عملية توزيع السكنات على المستفيدين منها، تبقى بلدية العمارية وكأنها خارج مجال هذا الإطار. المدينة: طهاري عبد الكريم

نائب المدينة يتبرأ من اعتداء الجزائرية للمياه

غداة ما تردد عن الطاهر ميسوم
اعتداء النائب بالمجلس الشعبي
الوطني عن ولاية المدينة على موظفة
بالجزائرية للمياه، كذب المعني،
أمس، الحادثة مؤكدا أنها تصب
في إطار الكيد الخطير للنيل منه،
متهما أطرافاً خفية بمحاولة تشويه
سمعته، متعهدا بكشفها، خاصة أن
"بعض الفاسدين في الإدارة المحلية
للمدينة" على حد وصفه لم يرق لهم
كشفه لفضائحهم، وكان آخرهم مدير
الموارد المائية لولاية المدينة.

الوالي يقرر ذلك بفعل ضعف وتيرة الإنجاز

تحويل مهمة إنجاز مشاريع الصحة في المدينة إلى مديرية السكن

التخطيط والإحصاء بالولاية، والتي تشير إلى أن أغلب المشاريع المبرمجة ضمن المخطط الخماسي الحالي "2010 - 2014" ز ويمختلف القطاعات معطلة، كما أن نسبة تقدم الأشغال لم تتعد فيها حدود 20 بالمائة، وأن نسبة تقدم الأشغال في البرامج الخاصة بقطاع الصحة لم تتجاوز 10,95٪ نهاية السنة الماضية، حسب تقرير مديرية التخطيط والإحصاء لولاية المدينة.

■ ع. عليات

والمعلقة بهذا القطاع وفي آجالها المحددة، وذلك في انتظار إيجاد الهيئة التي ستوكل إليها مهمة إنجاز المشاريع الخاصة بقطاع الصحة حسب نص المراسلة، وحسب مصادر مطلعة فإن هذا القرار اتخذ بعد اكتشاف المسؤول الأول عن الهيئة التنفيذية بالمدينة، التلاعبات الملاحظة في الأرقام الخاصة بنسب تقدم الأشغال المقدمة من طرف المدراء التنفيذيين أثناء الزيارات التفقدية، وهذا عكس التقارير المقدمة من طرف مديرية

مهمة إنجاز مثل هذه المشاريع، قد جاءت تبعا لرسالة وزير الداخلية والجماعات المحلية رقم 327 المؤرخة في 2013/03/27، وتطبيقا للقرارات المتخذة خلال اجتماع الحكومة المنعقد بتاريخ 2013/03/06 المخصص لدراسة برنامج الاستثمار العمومي بقطاع الصحة، حيث تم اتخاذ قرار تحويل إنجاز البرامج اللامركزية الخاصة بقطاع الصحة إلى مديرية السكن والتجهيزات العمومية، بهدف إنجاز جميع البرامج المسجلة

أمر مؤخرا والي ولاية المدينة إبراهيم مراد مصالح مديرية السكن والتجهيزات العمومية (أدلاب) بإنجاز كل البرامج التي تخص قطاع الصحة عبر دوائر وبلديات ولاية المدينة، وهذا بعد ملاحظة ميدانية في تأخر نسبة ضعف وتيرة الأشغال الخاصة بهذا القطاع الحساس، حسب ما تضمنته مراسلة موجهة إلى كل من مدير الصحة والسكان ومدير السكن تحصلت (أخبار اليوم) على نسخة منها. أكد الوالي في رسالته أن عملية تحويل

مصالح الأمن توقف 184 شخص تورطوا في جرائم خلال أفريل الماضي

والمؤثرات العقلية، فقد تم معالجة 13 قضية تورط فيها 21 متهما، مع حجز 166, 19 غرام من الكيف المعالج و 224 قرص مهلوس، في حين تم إيداع 13 متورطا الحبس المؤقت واستفادة ثمانية متورطين من إستدعاءات مباشرة، كما تم معالجة قضية واحدة تتعلق بالمتاجرة ونقل المشروبات الكحولية دون ترخيص قانوني، مع حجز ما يزيد عن 100 قارورة خمر بمختلف الأنواع. ■ ع. عليات

الحبس المؤقت واستفادة سبعة من الاستدعاء والرقابة القضائية في جانب خيانة الأمانة واستفادة ثلاثة من الاستدعاء المباشر بالنسبة للمتورطين في القضايا المتعلقة بالجرائم الأخلاقية. وبخصوص قضايا حمل أسلحة بيضاء محظورة تم تسجيل ستة قضايا مع توقيف ستة متورطين، تم تقديمهم أمام الجهات القضائية واسترجاع ستة أسلحة بيضاء محظورة من مختلف الأصناف. وبالنسبة للجرائم المتعلقة بحيازة واستهلاك والمتاجرة في المخدرات

عالجت ذات المصالح 125 قضية بتورط 184 شخص خلال مارس الماضي، و38 قضية في مجال جرائم السرقات بتورط 51 شخصا في نفس الشهر، وفي أفريل الماضي تم تسجيل قضية واحدة بخصوص محاولة القتل العمدي تورط فيها شخص أودع الحبس المؤقت، وفيما يتعلق بجرائم تكوين جمعية أشرار وخيانة الأمانة والنصب والاحتيال على الأشخاص بإضافة قضايا إنشاء محلات للفسق والدعارة، فقد تم معالجة 21 قضية تورط فيها 24 شخصا، أودع منهم 14

عالجت مصالح الشرطة القضائية لولاية المدينة 128 قضية خلال أفريل الماضي، تورط فيها 184 شخص من مختلف فئات الأعمار، حيث تم إيداع 51 متهما الحبس المؤقت واستفادة 34 من الاستدعاء المباشر، وحسب رئيس خلية الاتصال والعلاقات العامة بأمن الولاية فقد احتلت كالمعتاد قضايا الضرب والجرح العمدي الصدارة بـ 50 قضية تورط فيها 78 شخصا، يليها في المقام الثاني قضايا السرقة بمختلف أصنافها بـ 20 قضية، أوقف على إثرها 24 شخصا، في حين

مسيرة حاشدة في المدينة إثر الاعتداء على موظفة في "الجزائرية للمياه":

اعتداءات النواب و"إسقاط" الحصانة عنهم.. تعود إلى الواجهة

عادت قضايا اعتداء نواب على مواطنين والجدل حول مسألة إسقاط الحصانة عنهم من أجل تمكين متابعتهم أمام العدالة إلى واجهة الأحداث، وهذه العودة كانت هذه المرة من المدينة التي أقدم فيها مئات المواطنين وعمال من مصالح مختلفة تابعة لقطاع الري، على تنظيم وقفة احتجاجية أمام مقر الولاية من أجل المطالبة بإحيل أحد نواب الولاية وإسقاط الحصانة عنه بعد أن اعتدى، مؤخرا، على موظفة تعمل لدى مؤسسة "الجزائرية للمياه".

عزيز لـ

ووفق المعلومات الواردة من عاصمة "التيطري"، فإن ما فعله هذا النائب واسمه "ط.م" تجاه الموظفة المشار إليها يندرج ضمن "سلوكات متكررة" كان قد قام بها تجاه عدد من "هياكل الدولة" وذلك قبل أن يعتدي على موظفة بالجزائرية للمياه كانت، يوم وقوع الاعتداء، ضمن فريق عمل محلي بمعاينة مخالفات ارتكبها هذا النائب، صاحب ملبنة في المدينة، عندما قام بتوصيلات غير شرعية للمياه نحو المؤسسة التي يملكها.

وعاشت الجزائر، على امتداد سنوات، عدة حوادث مماثلة اعتدى فيها نواب برلمانيون على مواطنين ولكن من دون أن يكون لذلك تبعات من ناحية إسقاط الحصانة البرلمانية عنهم، ومن ثم متابعتهم قضائيا، ومنذ سنوات أطلق اسماعيل ميرة النائب الأسبق

في بجاية النار، على مستوى الولاية، على شاب توفي بعد 11 يوما من وقوع إطلاق النار، كما شهد مطار هواري بومدين، منذ سنوات، اعتداء نائب برلماني على شرطي أثناء عملية تفنيس روتينية. كأمثلة فقط على هذه الاعتداءات التي ارتكبها نواب ضد غيرهم.

وفي الواقع فإن قضايا هذه الاعتداءات تحمل الكثير من علامات الاستفهام حول حدود الحصانة البرلمانية وذلك بقدر ما تحمله من تعقيدات بخصوص إسقاط هذه الحصانة نفسها، وتشير المادة 111 من الدستور الجزائري إلى أنه يمكن توقيف نائب في البرلمان أو في مجلس الأمة في ظل حالة تلبس بخصوص جنحة أو جنابة مع إخطار مكتب الغرفة البرلمانية المعنية حسب الحالة على أن المكتب المشار إليه يمكن له إيقاف المتابعة وإطلاق سراح النائب أو عضو

مجلس الأمة على أن يعمل فيما بعد بأحكام المادة 110 من الدستور التي تشير إلى أنه لا يجوز متابعة أي نائب أو عضو مجلس الأمة بسبب جنابة أو جنحة إلا بتنازل صريح منه أو بإذن من الهيئة التي ينتمي إليها والتي تقرر رفع الحصانة عنه بأغلبية الأعضاء، أما المادة 109 من الدستور فهي تشير صراحة إلى أن "الحصانة البرلمانية معترف بها للنواب ولأعضاء مجلس الأمة مدة نيابتهم وعهدتهم البرلمانية، ولا يمكن أن يتابعوا أو يوقفوا، وعلى العموم لا يمكن أن ترفع عليهم أي دعوى مدنية أو جزائية أو يسلب عليهم أي حُظوظ بسبب ما عبروا عنه من آراء أو ما تلفظوا به من كلام أو بسبب تصويتهم خلال ممارستهم مهامهم البرلمانية".

ويستخلص من مضمون هذه المواد الدستورية عدم إمكانية متابعة أي نائب أو

عضو مجلس الأمة قانونيا إلا بعد إسقاط الحصانة عنه، وهي مسألة تمر بإجراءات معقدة في اتجاه موافقة غالبية أعضاء الهيئة التي ينتمي إليها، الأمر الذي يبني في كل الأحوال مستبعدا لا سيما إن كان النائب أو عضو مجلس الأمة المعني قد ارتكب أمورا تصنف في خانة الجرح.

ومع بروز واقعة جديدة في اتجاه اعتداء نواب على مواطنين كما حدث هذه المرة في المدينة، قد يصبح الموضوع مدعاة أخرى لفتح نقاش بخصوص حدود الحصانة البرلمانية، التي حتى وإن كانت ضرورية ومهمة من أجل قيام النائب أو عضو مجلس الأمة بمهامه في جو من الأمان، إلا أن ذلك لا ينبغي أن يعطى لأي من أعضاء الهيئتين الحق في الاعتداء على الآخرين من دون أن يتبع ذلك متابعة قانونية وتنفيذ الجزاء فعلا وفقا للقانون.

رئيس الرابطة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان نورالدين بن يسعد، لـ"الجزائر نيوز": من الخطأ أن يعتقد النائب أن الحصانة تخول له الاعتداء على الناس

يرى رئيس الرابطة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان، نورالدين يسعد، أن الحصانة البرلمانية حق مشروع تفرضه ضرورة تأدية النائب لمهامه، إلا أن الاعتقاد أنها امتياز هو اعتقاد خاطئ، لأن البرلماني ليس مواطناً فوق العادة يخول له الاعتداء على الناس بموجب ذلك.



أن هذا النائب معروف بتصرفات مسيئة للغير؟

يمكن للنائب أن يتمتع بالحصانة البرلمانية التي هي حق مشروع يخول له ممارسة نشاطه وأداء المهام المنوطة به، ليتمكن من انتقاد الحكومة، ولا يتمتع بهذا الحق إلا في حدود ما تسمح به الوظيفة، ولكن من الخطأ أن يرتبط مفهومها لدى البرلماني بقدرته على الاعتداء على الناس.

يما أن الحصانة البرلمانية حق مشروع للبرلماني لأداء مهامه، هل يمكن أن نصف هذه الحالة في خاتمة سوء فهم النائب؟
النائب ليس مواطناً فوق العادة، ولا يعني تمتعه بالحصانة أنه لا يخضع للقوانين والإجراءات المعمول بها في مثل هذه الحالة المتعلقة بالاعتداء على المواطنة التي كانت بصدد أداء واجبها.

سألته سارة ب.

تظلم مواطنون بولاية المدية مسيرة للمطالبة برفع الحصانة عن نائب بالبرلمان اعتدى على موظفة بالشركة الجزائرية للمياه أثناء أدائها لمهامها، بالضرب والتعنيف اللفظي ما خلف لها عجزاً لمدة ١٥ يوم. ما تعليقكم على ذلك؟
الفصل في قضية اعتداء النائب على هذه الموظفة يتم بالعودة إلى القوانين العادية، لأن الحصانة البرلمانية يتمتع بها النائب في إطار تأديته لمهامه والقيام بواجبه كبرلماني، لكن بمجرد خروجه من البرلمان يعتبر مواطناً عادياً تسقط عنه الحصانة البرلمانية، وبالتالي يتم اعتماد الإجراءات القانونية في هذه الحالة، ليرفع القاضي الحصانة البرلمانية عن النائب الذي اعتدى على الموظفة.

لا تعد هذه حالة الاعتداء الأولى بل هناك حالات اعتداء لنواب البرلمان وصلت إلى حد القتل، ألا ترون أن اعتقاد النواب أن الحصانة البرلمانية امتياز وراء تسجيل هذه الحالات؟

ما يجب تأكيده أنه من حق هذه الموظفة رفع شكوى ضد النائب المعتدى عليها، باتباع الإجراءات القانونية، ترفق ذلك برسالة لوزير العدل حافظ الاختتام باعتباره الجهة المخول لها الفصل في ذلك. وهناك بعض الحالات تنتهي فيها عهدة البرلماني وتبقى الدعوى القضائية قائمة بسبب غياب التقادم في مثل هذه القضايا.

هل تعتقدون أن مطلب رفع الحصانة الذي رفعه مواطنو هذه المنطقة مشروع، خاصة

الأفافاس:

نطالب برفع الحصانة على النواب المخالفين للقانون

أكد النائب والمكلف بالاتصال على مستوى جبهة القوى الاشتراكية شافع بوعيش على ضرورة تطبيق القانون، لتحقيق العدالة مهما كانت الجهة التي صدرت منها المخروقات سواء كانت مواطنا أو نائبا أو وزيرا أو أي كان لأن القانون لا يفرق بين فئات المجتمع.

وأضاف النائب عن الأفافاس أن الحصانة لا تعطي الحق بأي شكل من الأشكال لأي نائب للاعتداء على مواطن، كما أنه لا يحق لهذا الأخير الاعتداء على النائب، لأن النائب، من المفروض،

يمثل المواطن ويدافع عن حقوقه وليس الاعتداء عليه كما هو الحال بالنسبة لنائب حزب الشباب الذي اعتدى على موظفة في المدينة.

وأشار مسؤول الاتصال بحزب آيت أحمد إلى أن الأفافاس يطالب بتطبيق القانون المتعلق بسحب الحصانة البرلمانية عن النائب المعني، من خلال تقديم رئاسة المجلس الشعبي الوطني مقترح رفع هذه الحصانة على النواب للمصادقة عليه بالأغلبية حتى تُفعّل ميدانيا لتتمكن ضحايا ممثلي الشعب من متابعتهم قضائيا، على اعتبار أن حزب الأفافاس يدافع من أجل تطبيق العدالة لصالح من مورست ضدهم خروقات من قبل النواب.

جبهة الحرية والعدالة:

هناك من النواب من ضرب أمه ولم ترفع عنه الحصانة

تأسف الناطق باسم نواب حركة العدالة والحرية لخضر بن خلاف لوجود تلاعب من قبل النواب بالمجلس الشعبي الوطني بحق الحصانة البرلمانية الممنوحة لهم قانونا.

وأعاب لخضر بن خلاف على بعض النواب استغلالهم لهذا الحق وتغليب مصالحهم الشخصية على مصلحة من اختاره مدافعا عن حقهم في مؤسسات الدولة، مشيرا إلى أن هؤلاء النواب لا يفرقون بين مجالات تطبيق هذه الحصانة، ويفترض أنه وفي حال ثبوت تورط أحد النواب في قضايا اعتداءات، مثل حالة النائب عن حزب الشباب إذا تأكد

ما قيل بشأنه، فإنه ترفع شكوى ضده لرئاسة الغرفة السفلى للبرلمان وتحال من قبل مكتب البرلمان على النواب للمصادقة عليها.

وأشار المتحدث إلى أن هذا الإجراء لم يطبق منذ تأسيس هذه الهيئة، رغم القضايا الخطيرة والعديدة التي وصلت إلى حد تسجيل قضايا الاعتداء على الأصول، حيث اعتدى أحد النواب على أمه بضربها بضرورة زجاجة سببت لها إصابة يليغة على مستوى الرأس ورغم محاولتنا - يقول بن خلاف - رققة عدد من الزملاء في المجلس، تصعيد القضية لأنها متعلقة بالأصول، لكن لم يتم تحريكها، كما سجلت في العهدة السابقة جريمة قتل ارتكبتها نائب في حق مواطن بميلة باستعماله مسدس.

وواصل بن خلاف حديثه بالتأكيد على أن الأصل أن يتابع النائب جزائريا، لكن المعمول به عندنا هو التستر على تجاوزات النواب وراء الحصانة البرلمانية، وما يبقى أمام الوظيفة إلا التمسك بحقها في متابعة هذا النائب بعد انتهاء عهده النيابية، وقد سجلت حالات مثل هذه وأخذت العدالة مجراها بعد انتهاء عهدة النائب المعني.

تكتل الجزائر الخضراء:

النائب يفترض به أن يكون ممثلا للشعب وحاميا لحقوقه

اعتبر رئيس المجموعة البرلمانية لتكتل الجزائر الخضراء نعمان بلعور أن الاعتداء على أي فرد غير مقبول قانونا وأخلاقيا من أي كان، كما بالك إذا بالاعتداء الصادر عن نائب يفترض به أن يكون ممثلا للشعب وحاميا لحقوقه.

وبالنسبة لرئيس الكتلة البرلمانية، فإنه وفي حالة ما إذا صرح ما قيل عن نائب المدينة، فإنه لا يجوز له التصرف بهذا الشكل ويتحمل مسؤولية ما صدر عنه في حق الموظفة، كما يتحمل الحزب المنتمي إليه تبعات ذلك، واعتبر المسؤول الأمر تصرفا معزولا لا يمكن إلصاقه بكل النواب.

وأضاف المتحدث بأن التصرف لا مبرر له رغم الحصانة البرلمانية التي يتمتع بها النائب، فهو غير مقبول لا سياسيا ولا أخلاقيا، مشيرا إلى أن الحصانة تعطى للنواب لحمايتهم في إطار نشاطاتهم المرتبطة بمهامهم النيابية لا أكثر.

جمعتها: حورية عياري

بسبب اعتداء نائب من البرلمان على موظفة بذات الشركة المئات من عمال الجزائرية للمياه يعتصمون أمام مقر ولاية المدية

بأن النائب هدد الضحية بإشهار سلاحه الناري، ليتم بعدها نقل الضحية إلى مستشفى المنطقة، أين منحت لها شهادة طبية بعجز عن العمل لمدة 10 أيام، وحسب ذات المصادر، فإن هذه العملية تعدّ الثانية من نوعها التي قام بها هذا البرلمان، حيث كانت أولها يوم الثامن من جويلية من السنة الفارطة، حين قام ذات المتهم بمطاردة عمال شركة الجزائرية للمياه بقصر البخاري وتهديدهم حتى في منازلهم، حيث أودعت شكوى ضده إلى الجهات المختصة آنذاك، وأكد ممثل نقابة الجزائرية للمياه، بأن هذه الوقفة تأتي لوضع حدّ لهذه التجاوزات الخطيرة التي كثيراً ما أرقّتهم، وأنهم تعرّضوا لضغوط كبيرة من ذي قبل من قبل ذات المتهم ومعاونيه، مما أجّل تطبيق القانون في حقه، مطالبين برفع الحصانة البرلمانية والتطبيق الصارم للقانون.

للتذكير، فإن النائب "ط.م" عُرف بمثل هذه الخرجات، كان آخرها إهانة شرطي في إحدى الزيارات الميدانية التي قام بها والي الولاية. **حسام أيمن**

دخل، أمس الاثنين، المئات من عمال شركة الجزائرية للمياه على مستوى ولاية المدية في وقفة احتجاجية أمام مقر ولاية المدية، تشارك فيها كل القطاعات التابعة لهذه الشركة، وحسب مصادر "النهار" المؤكدة، فإن هذا الاحتجاج جاء إثر الاعتداء الذي وصف من قبل نقابة عمال ذات الشركة بالوحشي واللاإنساني الذي قام به نائب بالمجلس الشعبي الوطني المدعو "ط.م" والمنحدر من بلدية قصر البخاري، حين أقدم على ضرب مساعدة المدير، الممثلة القانونية للشركة، بعدما قامت بأداء واجبها الوظيفي رفقة المحضر القضائي بهدف مراقبة قنوات المياه غير الشرعية، حولها المتهم الرئيسي إلى مؤسستها الخاصة التي تنتج الحليب بإقليم قصر البخاري، وهو الإجراء الذي رفضه نائب المجلس الشعبي الوطني، حيث أقدم على عضّ الضحية من يدها بعدما أخذت صوراً لتقديمها إلى الإدارة الوصية ليتماهى في سبّها وشتمها أمام مرأى الموظفين واللجنة المختصة، وأكدت لنا مصادر من شركة الجزائرية للمياه،

أزيد من 100 عائلة بفرقة "المهايدية" تتظر المشاريع التنموية في المدينة

باقي المناطق المجاورة، وأضاف محدثونا، أن مشكلة المياه الصالحة للشرب وانعدام قنوات الصرف أدخل قرابة ألف نسمة في رحلة البحث عن قطرة مياه لسد رمق العديد منهم، على الرغم من انتهاء الأشغال بالمشروع الذي يبقى تزويده بالكهرباء مرهونا بإشعار آخر، حيث يأملون في إنهاء تعب البحث عنه في المناطق القريبة منهم، وأمام هذه المشكلات التمسوا من السلطات الوصية التدخل العاجل من أجل اتخاذ إجراءات وتدابير ضرورية، خاصة وأنهم يمتهنون تربية المواشي والزراعة.

وليد. م

لاتزال قرابة 100 عائلة تقطن بفرقة "المهايدية" التابعة لبلدية جواب 110 كلم شرق ولاية المدية، محرومة من غياب أبسط ضروريات الحياة التي أضحت تشكل هاجسا حقيقيا يهدد استقرارهم في المنطقة، وحسب حديث هؤلاء، فقد أبدوا أسفهم وغضبهم الشديدين جراء الوعود الكاذبة منذ أكثر من 10 سنوات، حيث لم تشفع العشرات من الرسائل الموجهة لمختلف الهيئات والتي تضمنت حال الطريق الذي يربطهم بالبلدية على طول لا يتجاوز 2 كلم، حيث لا يزال مغلقا في وجه مستعمليه، الأمر الذي نتج عنه عزل سكان "المهايدية" عن

المواطنون يطالبون بمشاريع تنموية بقرية "الخرزة" في المدينة

الاهتراء الناتجة عن استعمال مواد مشغوشة في هذا المشروع الذي خصصت له ميزانية معتبرة آنذاك، وأضاف المشتكون، بأنهم قاموا بمراسلات عديدة إلى السلطات المحلية إلا أنهم لم يلتمسوا من ذلك سوى جفاء الردود المصالح المعنية، أين توجهوا إلى وزير القطاع عل وعسى أن تشملهم مرة أخرى تهيئة هذا الطريق ويصفه نهائية بعيدة عن المشاريع الهزيلة التي تقدم إلى أشباه مقاولين.

حسام أيمن

طالبات مئات العائلات القاطنة بقرية الخرزة الواقعة ببلدية "العوينات" التي تبعد عن عاصمة ولاية المدية بنحو 80 كلم جنوبا، السلطات الوصية ضرورة برمجة مشاريع تنموية في المنطقة، إذ إن تدهور حال الطريق الرابط بين منطقتهما ومقر البلدية بمسافة قدرت بـ 10 كيلومترات يعد أحد العوائق الكبرى، هذا المسلك الذي عرف تهيئة أواخر التسعينات من القرن المنصرم، إلا أنه لم تمر 30 يوما، حتى بدأت تظهر عوامل

سكان منطقة "الربعية" تعاني من العزلة والحرمان في المدينة

الكهرباء على حد قول مواطني المنطقة، الذين طالبوا بإيجاد حلول عاجلة ووضع حد لسنين المعاناة، ولعل أهم المطالب تتمثل في إحياء النشاط الفلاحي الذي من شأنه إنعاش المنطقة وتقليص حدة البطالة، وهي الحلول التي تتشخص في تقديم الدعم لمثل هذه المناطق النائية التي يصبو قاطنوها إلى تحقيق تلك الأهداف. **حسام أيمن**

الذي عزل قرابة 5000 ساكن والذين يجدون صعوبة في التنقل عبره نتيجة ذلك، إلى جانب هذا، لايزال سكان المنطقة ينتظرون مشاريع تهيئة تفك عنهم نوعا ما هاجس العزلة التي يعيشونها منذ سنوات والمرتكزة أساسا على غاز المدينة، يضاف إليها أن بعض البناءات الريفية التي أنشئت مؤخرا والتي تقطنها قرابة 25 عائلة تتعذر فيها

لايزال الكثير من سكان بلدية "الربعية" الواقعة على بعد أزيد من نحو 50 كلم جنوب شرق عاصمة ولاية المدينة، يبحثون عن منافذ لتحقيق مشاريع تنموية، منها حال الطريق الرابط بين "قوعماز" والمناطق المجاورة له، ففي زيارة "النهار" إلى المنطقة، أبدوا تساؤلهم عن عدم إقدام السلطات المحلية على تهيئة هذا الطريق الاستراتيجي

المدينة

توزيع 11 ألف وحدة سكنية قريبا

وقد تم إحصاء 2000 سكن هش قابل للانهيار في أي لحظة ببلدية بني سليمان، أما في تابلان فقد سجلت مصادرنا 2500 بناء هش ناهيك عن البلديات النائية، على غرار القلب الكبير، بوشراويل، بئر بن عابد، جواب، والميهوب. فالعدد في كل بلدية لا يقل على 900 بناء هش يقابله عجز في السكنات، فمجمال البلديات السالفة الذكر لم تتعد الاستفادة 300 حصة. وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد استفادت بلدية بئر بن عابد من 180 حصة مقابل 900 بناء هش وكذا الحال لبلديتي الميهوب وبوشراويل التي استفادت من 300 حصة لكل واحدة مقابل 900 بناء هش، فالفرق واضح وكبير فيما يخص العرض والطلب، ما نتج عن هذا كله أزمة سكن حقيقية بذات الولاية.

■ م. ب

■ علمت "الفجر" أنه من المنتظر أن يتم توزيع أزيد من 11000 مسكن جاهز، عبر مختلف بلديات المدينة، قبل نهاية شهر رمضان القادم على مستحقّيها. وبلغت عدد السكنات الجاهزة على مستوى دائرة القلب الكبير فقط 180 سكن، وكذلك الحال في دائرة العزيزية، بالإضافة إلى دائرة بني سليمان التي تخصي لوحدها 400 سكن جاهز للتوزيع. ورغم هذا العدد الهائل من السكنات إلا أن مشكل السكن يبقى أهم مطلب لدى سكان المدينة نظرا للهجرة الجماعية التي شهدتها الولاية سنوات العشرية السوداء نحو المدن الكبرى، ما انجر عنه ارتفاع قياسي في البناءات الهشة والفوضوية، والتي أصبحت ديكورا يشوه صورة المدن الكبرى عبر العديد من المدن، على غرار بلديات قصر البخاري والمدينة والبرواقية وغيرها.

القصاص من النائب "العضاض"



قام العشرات من عمال قطاع الري بالمدينة، صبيحة أمس، بالتجمهر أمام مقر وحداتهم والسير على الأقدام صوب مقر الولاية، تعبيراً عن احتجاجهم على ما وصفوه بالظلم الذي طال زميلتهم ممثلة المنازعات على مستوى القطاع والتي تعرضت للضرب والعض وكذا السب من قبل نائب برلماني بجنوب الولاية. كما ناشد عمال الري، والي المدينة والمعنيين، التدخل لحمايتهم وكذا لرفع الحصانة عن هذا النائب تمهيداً لمتابعته أمام العدالة كغيره من المواطنين.

"أميار" بالجملة أمام العدالة

أفادت مصادر أمنية مطلعة
"البلاد" أن رئيس بلدية أم
الجليل بقصر البخاري، يخضع
لاستجواب قضائي في قضية
تزوير وثائق رسمية، من بينها
بطاقة إقامة مزورة.

كما باشرت العدالة فتح
تحقيق قضائي ببلدية شلالة
العذاورة، بعدما تبين أن الختم
الرسمي للحالة المدنية مسروق
منذ مدة. وقد باشرت مصالح
الأمن استجواب رئيس الحالة
المدنية وكذا الكاتب العام
للبلدية.

على مشارف فصل الصيف السدود "تأكل" طفلين بالمدينة

أحصت مديرية الحماية المدنية لولاية المدية، 4 تدخلات، فيها حالتين غرق على مستوى السدود والمسطحات المائية خلضت حالتين وفاة، وكان أولها انتشار جثة غريق "د.ع"، 34 سنة، من سد بالقعمر بذراع الزواحي بلدية الربعية بالبرواقية، وكذلك انتشار جثة طفل "م.ب"، 6 سنوات، من داخل حفرة خاصة بالبناء طولها حوالي 3 أمتار وعرضها مترين وعمقها 2.5 أمتار مملوءة بمياه الأمطار وهذا بوسط مدينة بلدية العمارية، حيث نقلت جثة الضحية إلى مستشفى العمارية.

عمري بشير